تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

من الناقورة إلى نيويورك: شكاوى تتراكم وأرشيف يتضخّم بالإعتداءات الإسرائيليّة

شكلت الشكاوى اللبنانية المرفوعة الى مجلس الامن اطارا ديبلوماسيا ثابتا لتوثيق الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة للسيادة اللبنانية، وتحويلها الى وثائق رسمية يمكن الاستناد اليها قانونيا للمطالبة بالحقوق، ولو ان فعاليتها بقيت رهنا بموازين القوى الدولية وحساباتها السياسية، مما ادى الى تراكم الملفات وبقائها معلقة من دون ان تفقد قيمتها الاساسية

تكتسب الشكاوى التي يودعها لبنان لدى الأمم المتحدة ومجلس الامن اهميتها من كونها تعمم على الدول الـ15 الاعضاء الدائمين، وتتيح للدول الـ193 الاعضاء في المنظمة الاطلاع على مضمونها ومتابعة تفاصيل الاعتداءات الموثقة، ويحرص لبنان من خلال هذه الالية على ابقاء قضيته حاضرة امام المجتمع الدولي، وتثبيت وقائعها في السجلات الاممية لمنع سقوطها بالتقادم السياسي.

شملت ملفات الشكاوى التي تقدمت بها وزارة الخارجية اللبنانية، طيفا واسعا من الاعتداءات على المدنيين والمناطق السكنية خصوصا يوم "الاربعاء الدموي" في العاصمة بيروت، الى قضم الاراضي وبناء الجدران، تدمير البنى التحتية، تلويث البحر بالنفط، استخدام ما لا يقل عن 100 قذيفة فوسفورية محرمة دوليا، رش مبيدات سامة، تنفيذ حوالي 350 عملية تلغيم وتفجير لتجريف القرى، استهداف الجيش اللبناني واليونيفيل والطواقم الاسعافية والاطفال، الى انذارات بإخلاء القرى وتهجير سكانها جماعيا، مما جعل هذه الملفات سجلا مفتوحا للانتهاكات الاسرائيلية المتراكمة والمستمرة.

تعود اول شكوى لبنانية الى الأمم المتحدة، الى تداعيات الصراع العربي - الاسرائيلي الذي اندلع عقب اعلان قيام اسرائيل في 14 ايار 1948، نتج منه صدور اول قرار أممي رقم 54 يدين اسرائيل لانتهاكها السيادة اللبنانية، في خطوة توجت المساعي الدولية التي انتهت بتوقيع اتفاقية الهدنة في 23 آذار 1949.

توالت الشكاوى اللبنانية والعربية ضمن إطار لجان الهدنة المختلطة، وتناولت عشرات الخروقات الحدودية، فيما اقتصرت المتابعة آنذاك على البرقيات والمذكرات الاحتجاجية التي كانت يرفعها المراقبون الدوليون المنتشرون على خطوط التماس وبعثات الامم المتحدة.

تبرز شكوى لبنان في 29 كانون الاول 1968، كإحدى المحطات المبكرة في مسار ادانة الانتهاكات الاسرائيلية، بعدما نفذت قوة اسرائيلية عملية في مطار بيروت الدولي ودمرت نحو 13 طائرة مدنية، ردا على هجوم "العال" في اثينا الذي نفذته منظمة التحرير الفلسطينية، حيث دان مجلس الامن الهجوم بالاجماع.

مع تأسيس الامم المتحدة عام 1945، وبدء انعقاد جلسات مجلس الأمن في حزيران 1946، باتت آلية تقديم الشكاوى احدى الادوات الديبلوماسية المتاحة للدول للدفاع عن حقوقها وتوثيق الانتهاكات الواقعة عليها. ولجأ لبنان اليها بصورة مكثفة مع تصاعد الاعتداءات الاسرائيلية على اراضيه، لتتحول الشكاوى مع مرور الوقت الى سجل اممي يوثق مسارا طويلا من النزاع، ويعكس في الوقت نفسه عجز القانون الاممي على التنفيذ.

لم تغب الشكاوى اللبنانية عن اروقة الأمم المتحدة، لكنها تبدلت في مضمونها مع تبدل الحروب والمراحل السياسية والعسكرية. فمن الخروقات المتكررة لاتفاق الهدنة 1949، الى الاجتياحين الاسرائيليين عامي 1978 و1982، مرورا بحرب تموز 2006، والانتهاكات اليومية للقرار 1701، وصولا الى الحرب التي اندلعت على خلفية المواجهات المرتبطة بغزة عام 2023 وما اعقبها من احتلال اسرائيل لعدد من النقاط الاستراتيجية في جنوب لبنان، ثم توسيع عملياتها العسكرية شمالا بعد تجدد الحرب في 2 آذار 2026، وسيطرتها على أكثر من 60 مدينة وبلدة حولت بعضها مساحات مدمرة. رغم غياب العدد الدقيق للشكاوى المرفوعة الى مجلس الامن على امتداد العقود الماضية، فإن المعطيات الديبلوماسية تشير الى أن لبنان قدم آلاف الشكاوى الرسمية، مما جعله من أكثر الدول لجوءا الى هذه الآلية لمواجهة الانتهاكات عبر المسارات الديبلوماسية والقانونية.

استند لبنان في العديد من هذه الشكاوى الى تقارير الأمين العام للأمم المتحدة وقوات اليونيفيل، التي وثقت بصورة دورية حجم الخروقات، واظهرت تقاريرها أن الانتهاكات الجوية بقيت في صدارة الخروقات المسجلة. ففي تقرير للأمم المتحدة عام 2024، اشارت اليونيفيل الى تسجيل 1816 خرقا جويا اسرائيليا بين 21 تشرين الاول 2023 و20 شباط 2024، بإجمالي بلغ 5859 ساعة تحليق فوق الاراضي اللبنانية، في مؤشر على استمرار انتهاك القرار 1701 والقرارات الدولية ذات الصلة.

> **اسرائيل تخرق ولبنان يشكو ومجلس الامن يؤرشف الوثائق**

وكان لبنان يراسل مجلس الامن، في مرحلة الخمسينات والستينات، لإيداع شكاوى تحت عنوان "رسائل لبنانية" تتعلق بالتوترات الحدودية مع اسرائيل، لكن وتيرة هذه الشكاوى ارتفعت بشكل ملحوظ بين عامي 1968 و1974، مع تصاعد العمليات الفلسطينية انطلاقا من اراضيه، وما استتبعها من عمليات عسكرية استهدفت مواقع مدنية وبنى تحتية في الجنوب.

تكشف محاضر مجلس الامن في تلك الحقبة حجم الانشغال الدولي بالوضع اللبناني، اذ ادرجت قضيته مرارا في جدول اعمال المجلس. وتشير احدى الوثائق الأممية، الى ان المجلس ناقش خلال "6 سنوات فقط أكثر من 10 حالات مرتبطة باعتداءات اسرائيلية على لبنان"، في مؤشر الى كثافة المواجهات وتزايد الشكاوى لتوثيق الانتهاكات الواقعة على لبنان.

تحولت الشكاوى من مجرد احتجاجات، الى ملفات متكاملة تتناول الغارات والتوغلات البرية والخسائر البشرية والمادية، اذ مهد هذا المسار الديبلوماسي مع الاجتياح الاسرائيلي الاول للبنان عام 1978، الى فصل جديد من المواجهة السياسية والقانونية داخل اروقة الامم المتحدة.

تبقى الشكوى التي تقدم بها لبنان عقب هذا الاجتياح المعروف بعملية "الليطاني"، من أبرز المحطات الديبلوماسية، نظرا لما ترتب عليها من قرارات دولية ما زالت تشكل الاطار القانوني الناظم للوضع في الجنوب، بحيث افضت المداولات الى صدور القرارين 425 و426 في آذار 1978، ودعا الاول اسرائيل الى الوقف الفوري لعملياتها العسكرية والانسحاب من جميع الاراضي اللبنانية التي احتلتها. اما الثاني فحدد الاطار التنفيذي لإنشاء اليونيفيل في جنوب لبنان، التي اوكلت اليها مهمة مراقبة الانسحاب الاسرائيلي ودعم الدولة اللبنانية في بسط سلطتها على الجنوب.

اكتسب هذان القراران اهمية استثنائية، لانهما شكلا اول اعتراف دولي بضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي اللبنانية، كما اسسا لوجود اممي استمر لعقود في الجنوب. ورغم ان اسرائيل انسحبت جزئيا بعد الاجتياح، بقي الملف مفتوحا امام مجلس الامن، وأدى الى استمرار الشكاوى اللبنانية.

منذ ذلك التاريخ، تحول القراران الى مرجعية اساسية استند اليها لبنان في شكاواه اللاحقة، سواء خلال اجتياح عام 1982 أو طوال فترة الاحتلال التي استمرت حتى عام 2000، وصولا الى ما بعد حرب تموز 2006. وقد اكتسبت بعدا دوليا واسعا مع الاجتياح، لا سيما بعد صدور القرار 508 الذي دعا الى وقف فوري للأعمال العسكرية، والقرار 509 الذي طالب اسرائيل بالانسحاب الفوري وغير المشروط الى الحدود الدولية المعترف بها. هذه الشكوى تعتبر من اهم المحطات في ◄

السجل اللبناني لدى الامم المتحدة، لأنها وثقت اجتياحا عسكريا وصل الى العاصمة بيروت وحاصرها، فعكست حجم التهديد الذي تعرضت له السيادة، مما جعل القضية اللبنانية في صلب الاهتمام الدولي آنذاك.

في التسعينات برزت الشكاوى اللبنانية ضد اسرائيل على خلفية العمليات العسكرية الواسعة والعنيفة، وكان أبرزها ما أعقب مجزرة قانا عام 1996، حين قصفت اسرائيل مقرا تابعا للأمم المتحدة، لجأ اليه مدنيون هربا من القصف، مما ادى الى سقوط اكثر من 100 شهيد. وقد احال الامين العام للأمم المتحدة تقريره عن الحادثة الى مجلس الامن في ايار 1996، لتتحول قانا الى محطة مفصلية في السجل الديبلوماسي، بعدما طالت المدنيين ومقارا دولية يفترض ان تكون ملاذا آمنا وحاضنة للحماية الانسانية.

بعد الانسحاب الاسرائيلي في ايار 2000، انتقل محور الشكاوى الى الخروقات اليومية للخط الازرق، لا سيما الخروقات الجوية المتكررة، اضافة الى استمرار الاحتلال الاسرائيلي لمناطق حدودية متنازع عليها، كمزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من بلدة الغجر، مما دفع لبنان الى توجيه عشرات الشكاوى الى مجلس الامن، مطالبا بإلزام اسرائيل احترام الحدود الدولية ووقف انتهاكاتها.

اتسع نطاق الشكاوى اللبنانية ضد اسرائيل، خلال حرب تموز وما تلاها، بعدما طاول القصف البنى التحتية والقرى والمدن، وتسبب بتدمير الجسور والطرقات ومحطات الكهرباء، فضلا عن تلويث البحر باستهداف منشآت نفطية، الى ان صدر القرار 1701 في 11 آب 2006 ليضع اطارا امنيا جديدا في جنوب الليطاني، ويوسع دور اليونيفيل، غير ان الخروقات الاسرائيلية بقيت حاضرة في المراسلات الدورية الى الامم المتحدة.

لم يقتصر هذا المسار على البعد الامني، اذ حضرت ايضا الملفات البيئية والاقتصادية في الشكاوى اللبنانية، ولا سيما بعد اقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2021 مسؤولية اسرائيل عن اضرار التسرب النفطي التي قدرت بنحو 856,4 مليون دولار، لكن

> **اسرائيل ترفض تسديد التعويضات المقررة للبنان**

التعويضات المقررة للبنان بقيت معلقة ولم تسدد اسرائيل كلفة التلوث النفطي، وتحولت الشكاوى اللبنانية الى ارشيف دولي يوثق الاعتداءات وتداعياتها على السيادة والامن والاقتصاد والبيئة.

مع فتح جبهة الجنوب في 8 تشرين الاول 2023، عاد ملف الشكاوى اللبنانية الى الواجهة بالتوازي مع التصعيد العسكري على الحدود، وكثف لبنان مراسلاته الى مجلس الامن، موثقا الانتهاكات المتواصلة، وبلغ عدد الشكاوى التي تقدمت بها البعثة اللبنانية لدى الأمم المتحدة 66 شكوى بين تشرين الاول 2023 وتشرين الثاني 2024. من أبرز الملفات التي اثارتها دوليا استخدام اسرائيل قذائف الفوسفور الابيض في المناطق الحدودية، مما دفع وزير الخارجية اللبنانية الى الاعلان في تشرين الثاني 2023 عن تقديم شكوى رسمية ضد اسرائيل، تتهمها بالحاق اضرار بالبيئة والثروة الحرجية التي تشكل جزءا اساسيا من المشهد الطبيعي والاقتصادي في الجنوب.

كما صعد لبنان تحركه الديبلوماسي في آذار 2024، متقدما بشكوى عاجلة الى مجلس الامن، اتهم فيها اسرائيل بانتهاك سيادته عبر التشويش على انظمة الملاحة الجوية، بما يؤثر على سلامة الطيران المدني في اجواء مطار رفيق الحريري الدولي، إضافة الى 22 شكوى الى مجلس الامن الدولي توثق الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان منذ 8 تشرين الاول 2023.

لم يتوقف لبنان عن توجيه الشكاوى حتى بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في تشرين الثاني 2024، ووثقت الجهات الأممية في كانون الثاني 2026 نحو 1743 خرقا في هذا الشهر وحده. وكشفت تقارير رسمية ان لبنان رفع الى مجلس الامن شكوى تضمنت 3 جداول مفصلة للخروقات الاسرائيلية بلغ مجموعها 2036 خرقا خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من العام 2025، اضافة الى شكوى عاجلة في شأن اجراءات اسرائيل لإقامة منطقة عازلة في الجنوب، بعدما فجرت مبان سكنية و5 جسور على نهر الليطاني لفصل المنطقة الواقعة جنوب النهر عن شماله.

كما وثق الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية شادي عبد الله ما لا يقل عن 8 آلاف اعتداء اسرائيلي منذ 2 آذار لغاية 16 نيسان، و5650 اعتداء منذ 17 نيسان لغاية منتصف ايار، واحصى مجموع الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة كليا أو جزئيا من 2 آذار حتى 8 أيار 2026 وبلغ 61056.

في خطوة لافتة، أعلنت الامم المتحدة عن اتفاق مع السلطات اللبنانية على ارسال فريق تحقيق مستقل يتولى جمع الادلة والمعلومات المتعلقة بالانتهاكات لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني منذ اندلاع الحرب في 2 آذار، لإعداد تقارير موضوعية تستند الى الواقع الميداني.

واضاف لبنان في شباط 2026، ملفا جديدا الى سجل الشكاوى الدولية، بعدما دان ما وصفه برش اسرائيلي لمادة الغليفوسات فوق الاراضي الجنوبية. واعتبر هذه الخطوة تمثل اعتداء بيئيا وصحيا وانتهاكا للسيادة، وقدم ايضا شكوى الى مجلس الامن في حزيران بعد تأكيد التحاليل المخبرية والكيميائية استعمال الغليفوسات بنسب تركيز مرتفعة في المناطق المستهدفة، وشكوى تشير الى قيام اسرائيل باستهداف اسرائيل آلية عسكرية للجيش اللبناني في كفرتبنيت، مما ادى الى استشهاد ضابطين وجندي.

شكلت الشكاوى على امتداد أكثر من 7 عقود، مرآة لمسار الصراع مع اسرائيل واعتداءاتها وانتهاكاتها للسيادة اللبنانية والمواثيق الدولية، بما عكس حدود قدرة المجتمع الدولي على فرض تنفيذ قراراته التي بقيت معلقة مع التعويضات المؤجلة للبنان.